# حالة المعابر في قطاع غزة
# 2011/7/1 - 2011/7/31

يرصد هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد، خلال الفترة من 2011/7/1 وحتى 2011/7/31، ويتناول أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 31 يوماً، وكانت كما يلي:

- ما زالت سلطات الاحتلال تواصل حصار قطاع غزة، وتفرض حظراً شاملاً على تصدير كافة منتجاته، فيما لا زالت نسبة الواردات – من المواد الأساسية والمواد الخام- متدنية للغاية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان القطاع.
- تؤكد البيانات الواردة في التقرير، وبعد مرور أكثر من عام على إعلان السلطات المحتلة إدخالها تسهيلات لتخفيف الحصار على القطاع، أن اعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لا يمكن أن يفي بالحد الأدنى من احتياجات السكان المدنيين الأساسية، حيث لم تتجاوز قدرته التشغيلية الحالية سوى ربع الاحتياجات اليومية لسكان القطاع.
- أغلق المعبر التجاري الوحيد "كرم أبو سالم" لمدة 10 أيام (32.25%)، وقد بلغ عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع من خلاله 4443 شاحنة، بمعدل يومي لا يتجاوز 143 شاحنة يومياً، ولا يمثل هذا المعدل سوى ربع متوسط (25.08%) عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة يومياً، قبل تشديد الحصار عليها في يونيو 2007، والتي كانت تصل إلى 570 شاحنة يومياً.
- ما تزال أزمة غاز الطهي مستمرة في قطاع غزة منذ 9 شهور بسبب محدودية الطاقة التشغيلية لمعبر كرم أبو سالم. وقد أوقفت سلطات الاحتلال خلال شهر يوليو إمدادات غاز الطهي لمدة 11 يوماً بشكل كامل، وسمحت في المقابل بتوريد كميات محدودة منه، بلغت 3,239 طن فقط، بمعدل يومي 104.4 طناً، أي ما يعادل 52.2% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان، والبالغة 200 طن يومياً في فترة فصل الصيف.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ 4 أعوام. وفي المقابل وافقت على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، حيث سمحت بدخول 37,824 طن من مادة الحصمة و8,017 طناً من مادة الاسمنت و1635 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تديرها تلك المنظمات، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال قبل أكثر من عام.
- ما زالت سلطات الاحتلال تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، رغم مرور أكثر من عام على إعلانها رفع الحظر المفروض على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع. وقد سمحت السلطات المحتلة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بإدخال 168 سيارة صغيرة فقط، وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعة.
- استمرت سلطات الاحتلال في تقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، حيث سمحت خلال شهر يوليو لـ 886 مريضاً باجتياز معبر بيت حانون، فيما واجه 84 طلباً للمرضى، أي ما نسبته 8.6% من الطلبات الإجمالية المقدمة، عدة مشاكل كرفض الطلبات كلياً، طلب تغيير المرافق، طلب المقابلة أو تحديد موعد جديد لها مع ضباط الأمن في المعبر، وهو ما أدى إلى حرمان معظمهم من السفر أو تأخير علاجهم. وقد بلغ المعدل اليومي للمرضى المسموح لهم بالسفر عبر معبر بيت حانون، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، 26 مريضاً يومياً فقط، أي بنسبة 52% فقط من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006. وفي المقابل سُمح بدخول 45 صحفياً و78 دبلوماسياً و742 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

غزة - شارع عمر المختار - عمارة قدادة - بجوار فندق الأمل - ص . ب 1328 تليفون وفاكس 2825893 / 08 2824776
Gaza - Omar El Mukhtar St., - Qadada Building - Near Amal Hotel - P.O. Box 1328 - Tel/Fax: 08 - 2824776 / 2825893
E-mail: pchr@pchrgaza.org – Web page: www.pchrgaza.org

- أغلق معبر بيت حانون في وجه تجار القطاع لمدة 10 أيام، وفي الأيام التي فتح فيها أمامهم سمح بمرور 1290 تاجراً فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 42 تاجراً يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً عن المعدل اليومي لعدد التجار المسموح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجراً يومياً (24.6%).
- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 50 شهراً حرمان ذوي نحو 700 معتقل في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الإنساني الدولي.
- ما يزال آلاف الفلسطينيين ممن ينتمون إلى الفئات التي شملتها التسهيلات – التي أعلنت عنها السلطات المصرية أواخر شهر مايو - غير قادرين على السفر بسبب تحديد عدد المسافرين، وارتفاع عدد الراغبين بالسفر بعد طول معاناة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وقد بلغ عدد المواطنين المسجلين للسفر لدى هيئة المعابر والحدود أكثر من 30,000 مواطن، فيما بلغ المعدل اليومي لعدد المغادرين خلال الأيام التي عمل فيها المعبر (25 يوماً فقط) 614 مواطناً، وقد خلق ذلك حالة من الإرباك في عمل المعبر ودفع إدارته لإجراء تعديلات مستمرة على مواعيد السفر. وقد تمكن 15,355 مواطن من مغادرة القطاع عبر معبر رفح البري، فيما عاد إليه 18,050 مواطن، كما أرجعت السلطات المصرية 403 مواطنين وفقاً لما أفادت به هيئة المعابر والحدود.

- **المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة (كرم أبو سالم)**

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 10 أيام (32.25% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 4443 شاحنة تتوزع على القطاعات المختلفة كما يلي[1]: قطاع الزراعة 461 شاحنة، قطاع المواصلات 78 شاحنة، قطاع الصناعات النسيجية و الخياطة 127 شاحنة، قطاع الصناعات الإنشائية 1346 شاحنة، قطاع الصناعات الكيميائية – البلاستيكية 110 شاحنات، قطاع المواد الغذائية 1551 شاحنة، أصناف تجارية أخرى 629 شاحنة و141 شاحنة وقود (غاز).

**جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال الشهور الأخيرة مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007**

| البيان | قبل فرض الحصار في يونيو 2007 | خلال شهر (مايو) | خلال شهر (يونيو) | خلال الفترة التي يغطيها التقرير (يوليو) |
|---|---|---|---|---|
| معدل الشاحنات اليومي | 570 | 160 | 147 | 143 |
| نسبة المعدل اليومي مقارنة بالمعدل اليومي قبل يونيو 2007 | %100 | %28.07 | %25.78 | %25.08 |
| العجز في الواردات اليومية | 00 | 410 | 423 | 427 |
| نسبة العجز في الواردات اليومية | %0.0 | %71.93 | %74.22 | %74.92 |

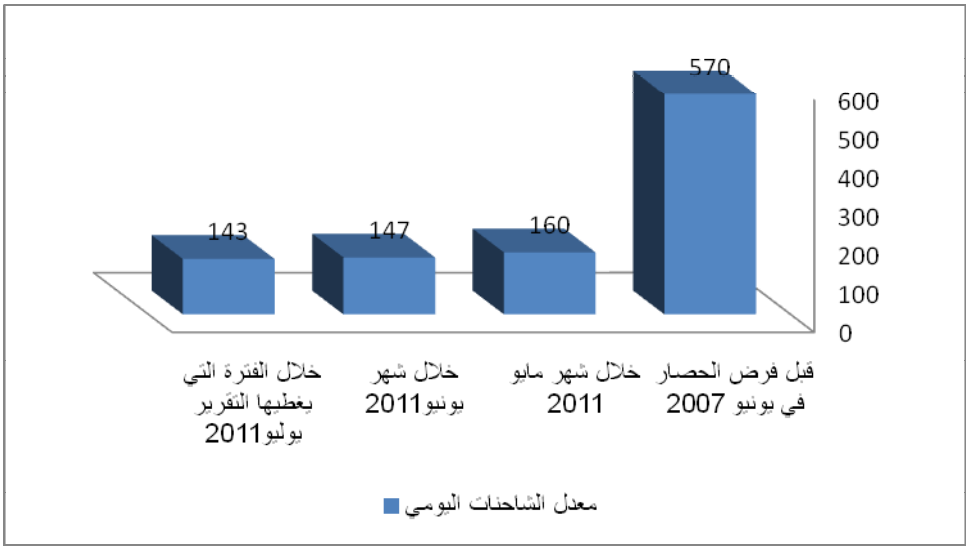


وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه، صحة التحذيرات التي أطلقها المركز، وحذر خلالها من أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافيًا ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية، حيث تظهر البيانات أن المعدل اليومي لعدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر يوليو 143 شاحنة يومياً،

[1] - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

وهو ما يمثل 25.08% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً[2]. كما تظهر نفس البيانات انخفاض معدل واردات قطاع غزة اليومية في الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يوليو) عن شهر يونيو الذي سبقه بمعدل 0.7% من إجمالي الواردات، وبمعدل يزيد عن 8% من إجمالي الواردات خلال شهر مايو الماضي. وتدحض تلك البيانات المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، والسماح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة، حيث ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية للغاية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

وقد خلق إغلاق معبر المنطار "كارني" مطلع شهر مارس الماضي، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم مزيداً من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بمرورها، كما رفع تكاليف النقل والمواصلات التي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين للسلع الزراعية المسموح بتصديرها أعباء مالية إضافية. كما يعتبر معبر كرم أبو سالم غير ملائم لصادرات القطاع لعدم احتوائه على التجهيزات اللازمة لنقل البضائع، وسعته المحدودة، التي لا تتناسب وعدد الشاحنات التي كانت تصدر عبر معبر المنطار، قبل تشديد الحصار على قطاع غزة.

- **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع**

ما تزال السلطات المحتلة تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، على الرغم من مرور أكثر من عام على إعلانها رفع الحظر المفروض على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، وذلك بعد منع استمر لنحو ثلاث سنوات. وقد سمحت السلطات المحتلة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير بإدخال 168 سيارة صغيرة فقط، وقد ارتفع عدد السيارات الإجمالي الذي سمحت بإدخالها إلى القطاع منذ رفع الحظر عن دخولها إلى نحو 1,488 سيارة، وجراء ذلك ما يزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفع.

**جدول يوضح عدد السيارات الواردة إلى القطاع فعلياً مقارنة بعدد السيارات المفترض توريدها**

| البيان | العدد |
|---|---|
| عدد السيارات التي دخلت القطاع | 1,488 |
| عدد السيارات التي أعلنت إسرائيل السماح بتوريدها | 3,120 |
| نسبة السيارات الفعلية إلى عدد السيارات المفترض توريدها | %47.69 |
| الفرق العددي | 1,660 |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

[2] - المصدر السابق.

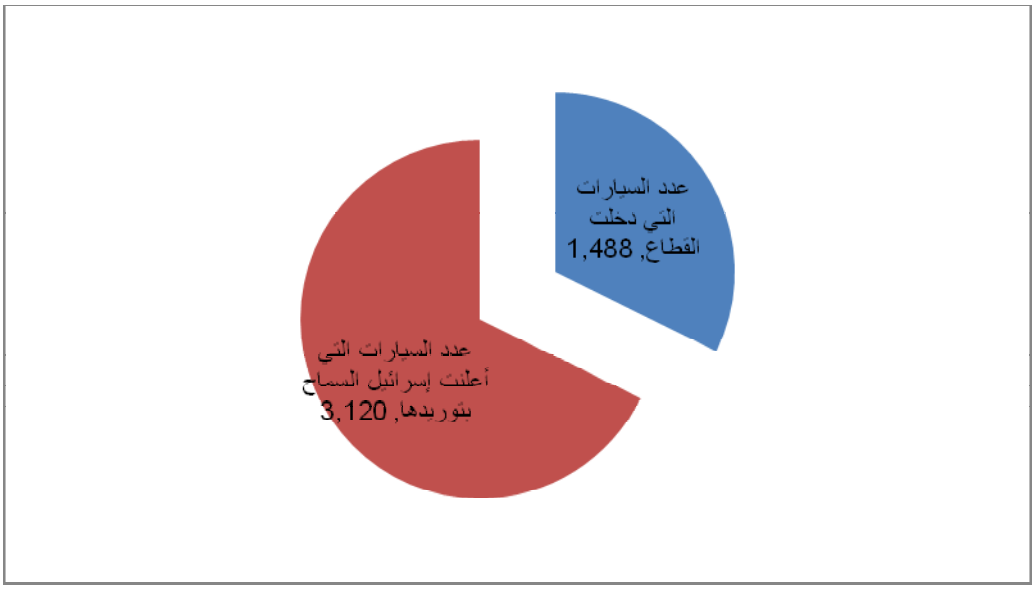


- **الوقود والمحروقات**

قلصت سلطات الاحتلال، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إمدادات قطاع غزة بغاز الطهي، ومنعت دخوله الى القطاع لمدة 11 يوماً، فيما سمحت بدخول كميات محدودة لمدة 20 يوماً. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 3239 طناً، وبمتوسط لا يزيد عن 104.4 طناً يومياً. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل نحو 52.2% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان خلال فترة الصيف، والتي تصل إلى 200 طن يومياً. وقد نجم عن ذلك تكدس الآلاف من اسطوانات الغاز الفارغة في محطات التعبئة والتوزيع، والبالغ عددها 29 محطة في القطاع، والتي اضطرت إلى إغلاق أبوابها في وجه المواطنين. وقد أرجعت الهيئة العامة للبترول في غزة أسباب الأزمة إلى إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي معبر ناحل عوز المخصص لواردات قطاع غزة من الوقود (البنزين، السولار، السولار الصناعي والغاز) بشكل نهائي منذ ما يزيد عن عام ونصف، وتحديداً بتاريخ 2010/1/4، وتحويل إمدادات القطاع من الوقود إلى معبر كرم أبو سالم، وهو غير مجهز فنياً لتوريد احتياجات سكان القطاع، حيث لا تزيد طاقته التشغيلية القصوى لتوريد غاز الطهي عن 200 طن يومياً فقط.

**جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع**

| البيان | المعدل اليومي/ طن | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الكمية الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير | 104.4 | %52.2 |
| الاحتياجات الحقيقية | 200 | %100 |

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

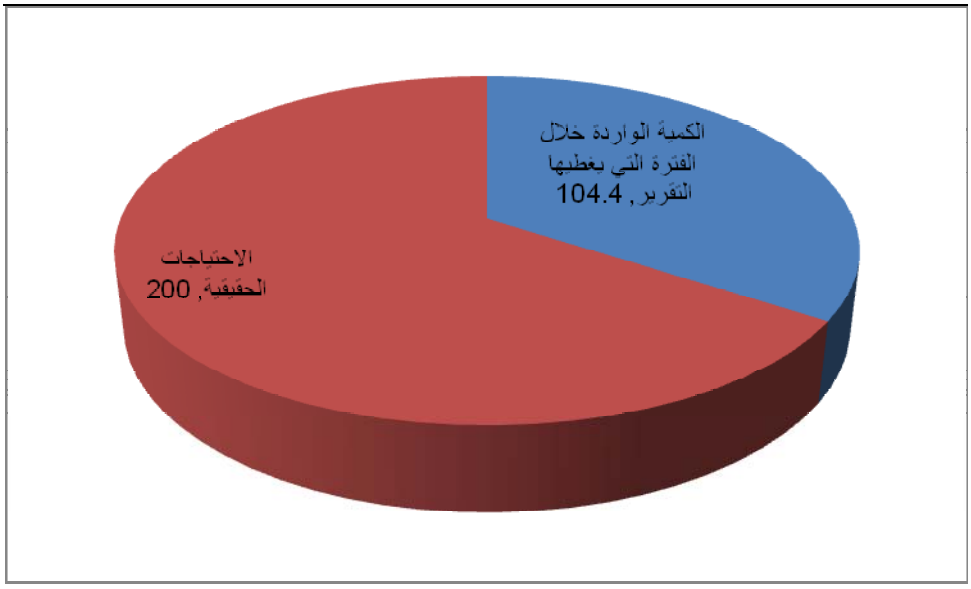


وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، لم تورد أية كميات من البنزين والسولار لصالح القطاع الخاص، في حين بلغت واردات هذا القطاع من الوقود قبل قرار السلطات الإسرائيلية تقليصه، نحو 350,000 لتراً من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً. جدير بالذكر أن قطاع غزة يعتمد في تغطية احتياجاته الحالية من البنزين و السولار على الكميات التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

- **مواد البناء**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ 4 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 37,824 طناً من مادة الحصمة و8,017 طناً من مادة الاسمنت و1635 طن من حديد البناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ومصلحة مياه بلديات الساحل، والوكالة الامريكية للتنمية، برنامج الغذاء العالمي، سلطة المياه، ومؤسسة أنيرا، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو الماضي. كما سمحت خلال نفس الفترة بدخول 356 طناً لوازم بناء، 749 طناً من أدوات السباكة، 4703 طناً من الكراميكا و1589 طناً من الرخام. يشار إلى أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأنروا" قد حصلت على موافقة إسرائيلية مبدئية للبدء في تنفيذ 25 مشروعاً فقط، وهي لا تمثل سوى 7% من إجمالي المشاريع التي تخطط الوكالة لبنائها خلال العامين القادمين، وتعاني الأنروا من بطء شديد في تنفيذ مشروعاتها المذكورة، وذلك للقيود الشديدة المفروضة على توريد مواد البناء الخاصة بها.

**جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور العشرة الأخيرة**

| | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر | يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو | يوليو | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاحتياجات الشهرية/طن | 93,000 | 90,000 | 93,000 | 93,000 | 84,000 | 93,000 | 90,000 | 93,000 | 90,000 | 93,000 | 912,000 |
| الواردات الفعلية/طن | 1,054 | 1,893 | 436 | 720 | 2,094 | 2,940 | 1,890 | 8,988 | 4,112 | 8,017 | 32,144 |
| النسبة المئوية | %1.13 | %2.10 | %0.46 | %0.77 | %2.49 | %3.16 | %2.10 | %9.66 | %4.56 | %8.62 | %3.52 |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

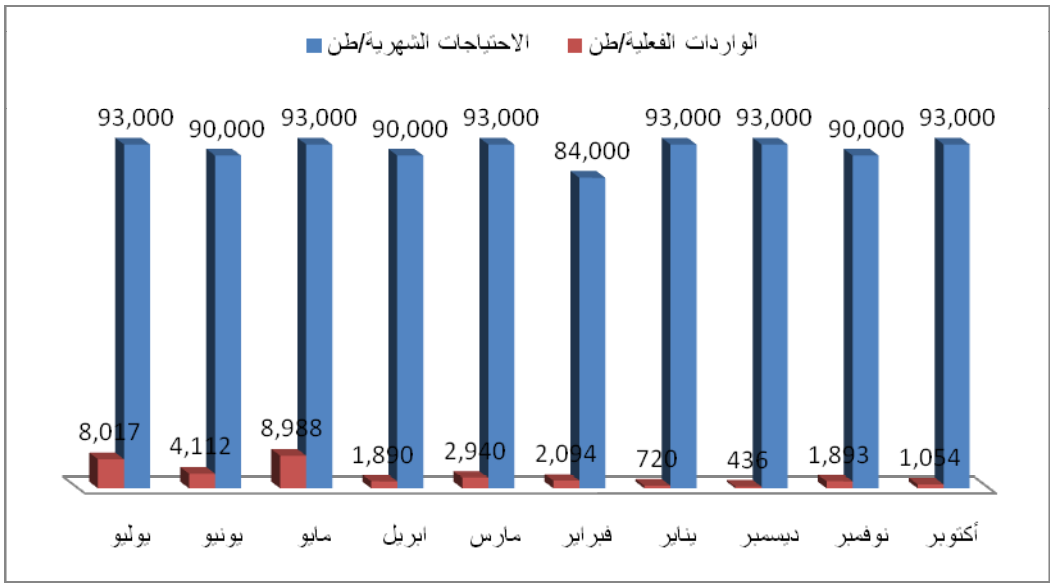


وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية الاسمنت التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (8,017 طناً) محدودة جداً، ولا تتجاوز 8.62% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ 4 سنوات، والبالغة 93,000 طن.

**جدول يقارن بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور العشرة الأخيرة**

| | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر | يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو | يوليو | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاحتياجات الشهرية/طن | 77,500 | 75,000 | 77,500 | 77,500 | 70,000 | 77,500 | 75,000 | 77,500 | 75,000 | 77,500 | 759,500 |
| الواردات الفعلية/طن | 7,980 | 17,833 | 14,700 | 10,010 | 26,873 | 70,000 | 158 | 26,579 | 29,900 | 37,824 | 241,853 |
| النسبة المئوية | %10.29 | %23.77 | %18.96 | %12.91 | %38.39 | %90.32 | %0.21 | %34.29 | %39.86 | %48.80 | %31.84 |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

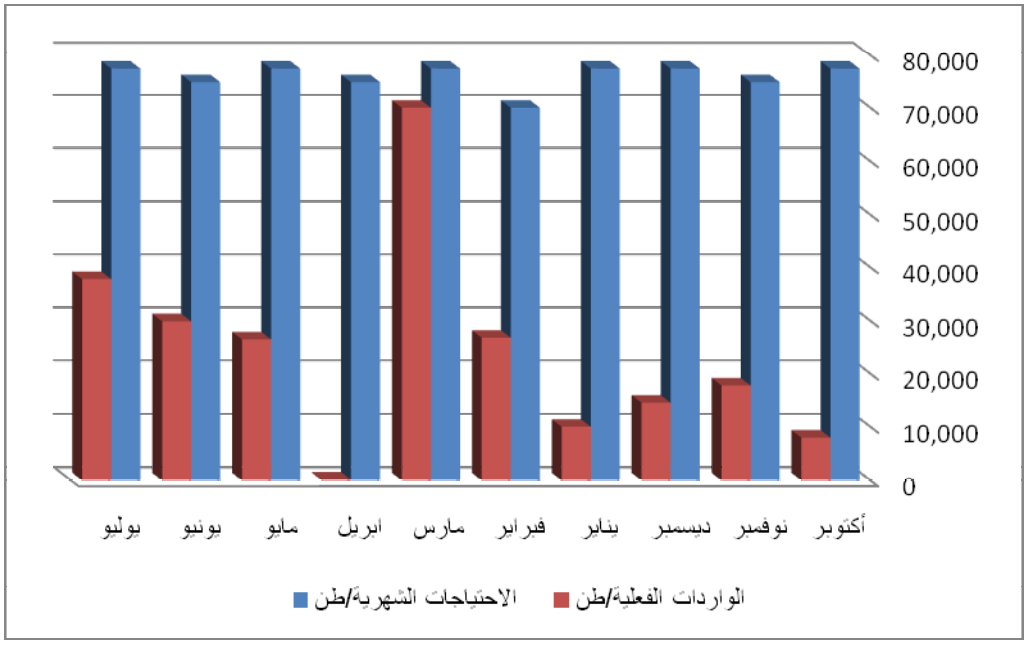


ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية مادة الحصمة التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 37,824 طناً، وهي كمية محدودة جداً ولا تتجاوز 48.80% من الاحتياجات الحقيقية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية، والبالغة 77,500 طن قبل فرض الحصار على قطاع غزة، ومنع دخول مواد البناء منذ 4 سنوات.

**جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور العشرة الأخيرة**

| | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر | يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو | يوليو | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاحتياجات الشهرية/طن | 62,000 | 60,000 | 62,000 | 62,000 | 56,000 | 62,000 | 60,000 | 62,000 | 60,000 | 62,000 | 608,000 |
| الواردات الفعلية/طن | 569 | 269 | 252 | 354 | 956 | 659 | 231 | 835 | 637 | 1,735 | 6487 |
| النسبة المئوية | %0.91 | %0.44 | %0.40 | %0.57 | %1.70 | %1.06 | %0.38 | %1.34 | %1.06 | %2.79 | %1.06 |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

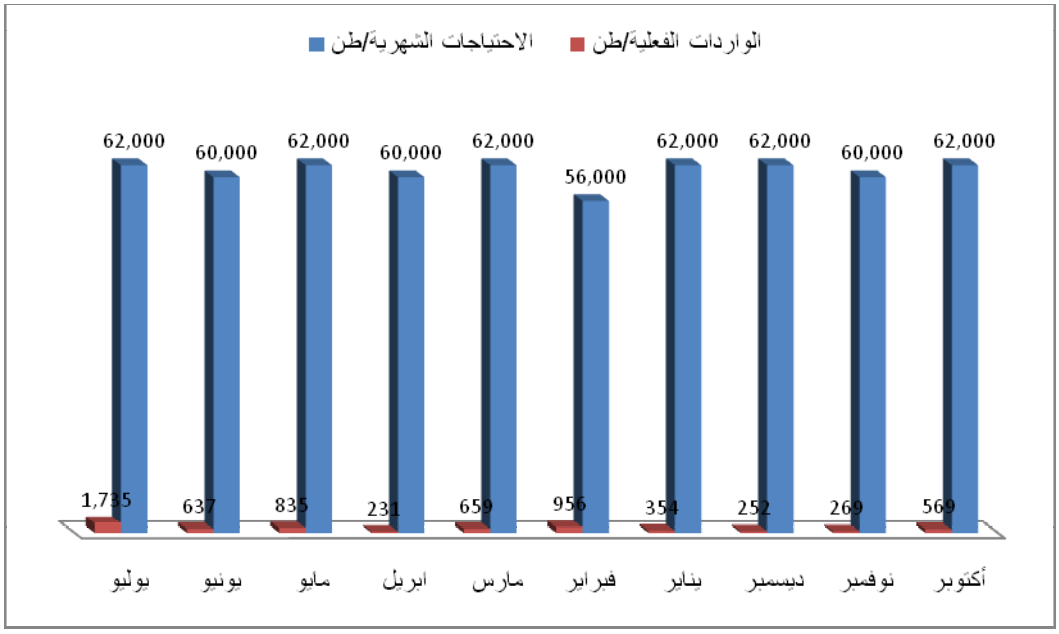


ويستدل من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية حديد البناء التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 1,735 طناً، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 2.79% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ 4 سنوات، والبالغة 62,000 طناً.

## المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

### أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة، وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان، ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 6 أيام ( يوم السبت من كل أسبوع ).

كما واصلت السلطات المحتلة سياستها الهادفة لتقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، وواصلت منع المصابين بأمراض فقدان البصر وبتر الأعضاء، من اجتياز معبر بيت حانون للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى تجويد حياتهم. وقد أغلق المعبر أمام مرور مرضى القطاع المحولين إلى المستشفيات الإسرائيلية و/أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 6 أيام بشكل تام، بينما فتح المعبر جزئياً وسُمح بمرور 886 مريضاً، فيما واجه 84 طلباً للمرضى، أي ما نسبته 8.6% من الطلبات الإجمالية المقدمة مشاكل مختلفة. فقد رفضت السلطات المحتلة 33 طلباً بحجة المنع الأمني، فيما ردت على 16 طلباً للمرضى بتحديد موعد جديد. وأحالت السلطات المحتلة 12 طلبا لمقابلة جهاز الأمن الداخلي (الشين بيت)، وردت على 10 طلبات بتغيير المرافقين لهم، وعلى 4 طلبات للمرضى بأن طلباتهم غير مناسبة، ولم ترد على 3 طلبات للمرضى، فيما أبقت 6 طلبات للمرضى تحت الدراسة. وقد بلغ المعدل اليومي للمرضى المسموح لهم بالسفر عبر معبر بيت حانون، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، 26 مريضاً يومياً فقط، أي بنسبة 52% فقط من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006.

**جدول بعدد المرضى الذين سمح لهم بالسفر مقارنة بعددهم قبل فرض الحصار في يونيو 2007**

| | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| عدد المرضى قبل فرض الحصار | 50 | %100 |
| عدد المرضى خلال الفترة التي يغطيها التقرير | 26 | %52 |

المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

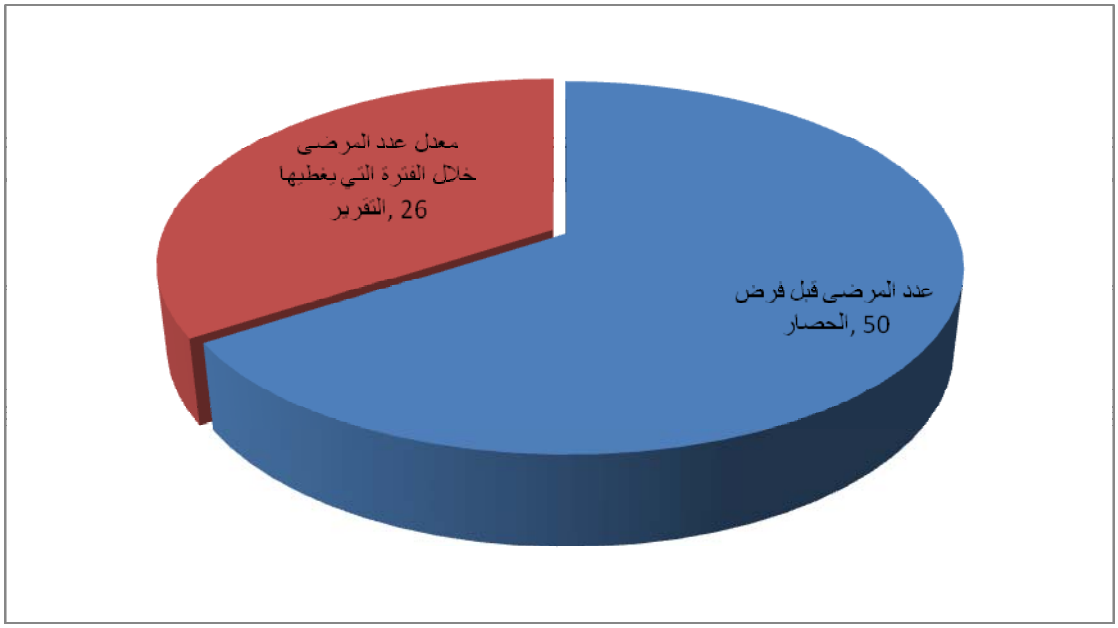


من ناحية أخرى تواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 45 صحفياً، 78 دبلوماسياً و742 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 10 أيام، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 1,290 تاجر فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 42 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً[3].

## زيارات المعتقلين

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 50 شهراً حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت أهالي نحو 700 معتقل جميعهم من أبناء القطاع، موزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة 116 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: " يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.

[3] - المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

## ثانياً: معبر رفح البري

تواصلت خلال الفترة التي يغطيها التقرير معاناة سكان قطاع غزة الراغبين في السفر للخارج عبر معبر رفح الحدودي، ولم يشعر سكان القطاع بتحسن حقيقي منذ إعلان السلطات المصرية أواخر شهر مايو الماضي إدخال تحسينات على عمل معبر رفح الحدودي، شملت زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلي الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقا للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة[4].

ووفقاً لمتابعة المركز فان آلاف الفلسطينيين ممن ينتمون إلى الفئات التي شملتها التسهيلات غير قادرين على السفر بسبب تحديد عدد المسافرين، خاصة مع بداية العطلة الصيفية، وارتفاع عدد الراغبين بالسفر بعد طول معاناة خلال السنوات الخمسة الأخيرة، حيث بلغ عدد المواطنين المسجلين للسفر لدى هيئة المعابر والحدود أكثر من 30,000 مواطن، فيما بلغ المعدل اليومي لعدد المغادرين خلال الأيام التي عمل فيها المعبر (25 يوماً فقط) 614 مواطناً، وقد خلق ذلك حالة من الإرباك في عمل المعبر ودفع إدارته لإجراء تعديلات على مواعيد السفر أكثر من مرة. ووفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود فقد تمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير نحو 15,355 مواطناً من مغادرة القطاع، وعاد إليه 18,050 مواطناً، فيما أرجعت السلطات المصرية نحو 403 مواطنين. وقد أغلق المعبر أيام العطل الأسبوعية (الجمعة من كل أسبوع) والإجازات الرسمية (أغلق بتاريخ 2011/7/23 بمناسبة ذكرى ثورة 23 يوليو).

[4] - انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2011/5/26.

**التوصيات:**

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وخاصة في فصل الصيف، الذي تتضاعف فيه أعداد المسافرين.